

مدخل الفصل :

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي، نظراً لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار التجارة الخارجية، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الاقتصاديين، والبحث في مراحل تطورها وتفسير سبب تلك العلاقات التجارية.

وتعتمد الدولة التجارة الخارجية للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريق تصريف منتجاتها، والاستفادة من فروقات الأسعار ، وهو الأمر الذي دعا إليه كل من: "آدم سميث"، و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" عن طريق الانفتاح التجاري، أما الوجه الآخر للتجارة يستخدم الانغلاق وعدم سماح لدخول المنتجات الأجنبية للداخل.

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تركز عليها الدول، نظراً لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة، ورغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، إلا أنها كانت حلاً أمثل للدول التي كانت تنتج بعض السلع فاقتضى الأمر أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة و أقل تكلفة، وتبادل منتجاتها مع دول أخرى التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة لارتفاع تكلفتها، فأصبحت بذلك التجارة الخارجية قائمة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

يخضع معنى اصطلاح "التجارة الخارجية" لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الضيق " ومصطلح " التجارة الخارجية " بمعناها الواسع.

يشمل مصطلح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين مصطلح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من¹ :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم.
- ✓ الحركات الدولية، أي انتقالات السلع ورؤوس الاموال بين دول العالم المختلفة.

1- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، (مصر، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص ص 37-36.

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها.

بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع، من هنا كان استخدام اصطلاح " التجارة الخارجية" بدلا من اصطلاح "التجارة الدولية " أمرا منطقيًا في ظل الفهم والنهج الكلاسيكي لطبيعة حركة عناصر الإنتاج بين الدول، حيث افترضت هذه النظرية عدم قدرة هذه العناصر على الانتقال بين الدول لوجود العديد من العوائق المادية والمعنوية التي تعيق انسيابها بين هذه الدول.

غير أنه في منتصف حقبة التسعينات من القرن الماضي حملت إلينا نهجا جديدا لقضايا التجارة العالمية، من خلال التوقيع على الوثيقة الختامية لنظام الأورجواي - مراكش - للتجارة متعددة الأطراف، والتي حملت مسمى " جولة الأورجواي للتجارة الدولية متعددة الأطراف " ، ومنذ هذا التاريخ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركة السلع والخدمات، وانتقالات رؤوس الأموال، إلى جانب حقوق الملكية الفكرية، وجوانب الاستثمار المرتبطة بالتجارة وغيرها، ومن هنا كان طبيعيا أن يتغير مصطلح " التجارة الخارجية" ليصبح مصطلح " التجارة الدولية " حيث أن الأول جزء من الثاني.

المطلب الثاني : أسس قيام التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد

سنتطرق في هذا العنصر إلى أساس قيام التجارة الخارجية بين الدول، وإلى أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي.

التخصيص الدولي كأساس لقيام التبادل الدولي

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصيص الدولي، حيث تخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، فكما يتخصص الأفراد

كل منهم في حرفة معينة كذلك البلدان تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة¹. فلا نستطيع أي دولة أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأنها تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو أنها تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة، وبذلك يمكن القول بأن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي، حيث سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشتركة في هذا التبادل وبالتالي زيادة مداخيل الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية وتتمثل أهم العوامل الرئيسية المؤثرة على قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي منها:

1- التفاوت في الموارد الطبيعية

حيث تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف تخصص من دولة إلى أخرى حسب هذا التفاوت في الموارد الطبيعية. فهناك دول تتوفر بها أراضي زراعية مما يجعلها تتخصص في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وهناك دول بها حقول البترول فتخصص في إنتاج النفط وهكذا مع بقية الدول².

2- التفاوت في القوة البشرية

فوفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي إلى زيادة عرض العمالة وبالتالي انخفاض الأجور، وهذا ما يؤدي إلى تفوق هذه الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العالية لعنصر العمل هذه الأخيرة لا تتطلب مهارة فنية كبيرة، أما الدول الأخرى التي تعاني قلة في عرض القوة العاملة وبالتالي ارتفاع الأجور، فإنها ستخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة.

1- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (مصر، الدار الجامعية الجديدة، 2000)، ص 21.

2- المرجع نفسه، ص 22.

3- التفاوت في حجم رؤوس الأموال

سيؤدي تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الأموال إلى تخصيصها في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها ، أما بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرأس المال فإنها ستخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العملية، ورغم أهمية رأس المال في مجال التخصص الدولي فقد أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية، لذا تسعى الدول التي تعاني من العجز في رأس المال إلى جلبه من الخارج واستغلاله في مشروعات التنمية.

4- نفقات النقل

تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات، فالتوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من مواد الوقود أو القوة الكهربائية¹. وقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة، و بعض الدول يمكنها أن تخصص في إنتاج سلع معينة ولكن ارتفاع في تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي يفقدها ميزة هذا التخصص.

5- فروق الأسعار

يؤثر الاختلاف في نفقات الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج) تأثيرا مباشرا على أسعار السلع سواء في السوق الداخلي أو الخارجي. ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الخارجية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك الرشيد يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن أما المنتج فإنه يرغب في بيع منتجاته في أعلى الأسواق.

1- المرجع نفسه، ص24.

المطلب الثالث : مدى تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية، إنما يتشابه مع تبادلها في الدخل الاقتصاد القومي الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيارة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية، إلا أنه يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي والتي تتمثل فيما يلي¹:

أولاً : تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول

تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون الى قانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونا وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والعادات التي تعود على أفراد المجتمع الواحد إتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث أصبحت تمثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة قد تعلو على مرتبات القانون.

ثانياً : تنوع السياسات الوطنية

لكل دولة من الدول سياساتها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل أهم الأهداف التي تصب إليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرها، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي (مصر ، منشورات الجليبي المقوقية، 2003)، ص 21-14.

عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تعرض على معاملة الأجانب بأسلوب مخالف لذلك والذي تعامل به مواطنيها، فالحكومات عادة لا تعطي عادة لعوامل الريح والخسارة الناشئة للتجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية فالأول لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للمجتمع ككل. في حين أن الثانية تنشأ عن فقدان لجزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة، وبالتالي لا بد أن يكون لها تأثير على الوضع الاقتصادي على المجتمع سواء من حيث مستوى معيشته، أو من حيث دائنيته ومديونيته.

ثالثاً : اختلاف النظم النقدية والمصرفية

من المعروف أن ادخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عملتين منفصلتين. في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي يزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية البيع. والثانية عملية تبادل النقود بالسلع التي يحتاجها الفرد، وهي عملية الشراء. أما في التجارة الدولية فنجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاث عمليات :

✓ في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية.

✓ في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية

✓ في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع

ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل إلى ثلاث أجزاء، ولكنها تنشأ أساساً من أن لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي، وبالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة، هناك أيضاً الاختلاف في النظام المصرفي، سواء كان بالنسبة لعملية إصدار البنكنوت أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان. ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي.

رابعاً : الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية

يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة، من العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي يعطي مبرراً لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص.

خامساً : مدى قدرة عوامل الإنتاج التقني على التنقل

إن امكانية تنقل عوامل الإنتاج من نشاط لآخر من شأنه أن يحقق التوازن في السوق، ويجعل من أسعار السلع المختلفة متناسبة مع احتياجات المستهلكين من ناحية، ومع ندرة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلاف في أسعار السلع لا تبرره حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج. أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى. ويعزي هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

لقد اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول أسس وطبيعة الضوابط التي ينبغي أن تحكم التجارة الخارجية، وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس ومن هذه النظريات من جاءت لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التحسينات وهناك من النظريات من جاءت تناقض النظريات التي سبقتها.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت، لذلك كانت دعوتهم تنصب في فرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة، ولقد هاجم " الكلاسيك " آراء التجاريين وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وجاءت نظريتهم للدفاع عن حرية التجارة الخارجية وبين أن قوة الدولة لا تكمن فيما تحتويه من معادن نفيسة فقط ، وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية، وأن حرية التجارة هي الوسيلة الأنجع لزيادة ثروة البلاد الحقيقية. وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض تتمثل فيما يلي¹ :

- ✓ إن عناصر الانتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد.
- ✓ أن عناصر الانتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة.
- ✓ إن آلية المواءمة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ إن كمية الموارد المتاحة معطاة حيث لا تتأثر بالتبادل

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، (مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص 27-28.

✓ أن هناك تشغيل كامل للموارد، وبالتالي فإن تأثير التجارة الخارجية ينحصر في إعادة تخصيص الموارد.

✓ أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل.

وفيما يلي نستعرض أهم النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

أولاً : نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث "

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي " آدم سميث " يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعادة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة ان تخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الانتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاج العمل يسمح بزيادة وزن النمو لرأس المال، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج¹.

1- تقييم النظرية :

لم يعرف "آدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية و المعادن النفيسة كما عرفها التجاريين بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع و الخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لا يتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية؛ وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق

1- صدر الدين جواليبي ، النمو والتجارة الدولية للدول النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص33.

بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة¹.

حيث يشكل اختلاف النفقات المطلقة عند " آدم سميث " أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي، ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.

ولكن يؤخذ على ذلك أن نظرية "سميث" لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدولة في إنتاج سلعتين في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين، ومن ناحية أخرى لا يرى " سميث " داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض.

وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، وقد كان " ريكاردو " هو من أوضح هذا الفرق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية "دافيد ريكاردو"

فإلى جانب الانتقادات السابقة الذكر التي وجهت إلى نظرية التكاليف المطلقة "لآدم سميث" وبعد أن صارت هذه النظرية لا تستطيع إيجاد تفسير لواقع بعض حالات تبادل الدولي مثل:

✓ حالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق، بالرغم من ذلك لا تتخصص في إنتاجها ومن تم في تصديرها.

✓ حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع البلد الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، (مصر، الدار الجامعة الجديدة، 2004)، ص12.

ففي هذه الحالة هل أن البلد الثاني سيقوم بالتخصص في إنتاج السلعتين وتصدير الفائض إلى البلد الآخر، حيث يبقى البلد الأول دون تخصص وبالتالي دون اشتراكه في عملية التبادل الدولي؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات قد تصدى لها " د. ريكاردو" من خلال مساهمته في التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج، وليس التفوق المطلق كما يرى " آدم سميث".

وقد تم ذلك من خلال عرض نظريته المعروفة " نظرية التكاليف النسبية " التي تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن¹.

1- عرض النظرية :

نشر " ريكاردو" كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي عام 1817 وقد بين فيه قانون " النفقات النسبية "والذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية، ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية². وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى ، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل ، ويتم التبادل الدولي بين الدولتين اذا اختلفت التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة الى أخرى.

1- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 83.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات - ط1، (عمان، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ب ت)، ص 39.

2- تقييم النظرية :

رغم دفاع نظرية "الميزة النسبية" عن التخصص الدولي وحرية التجارة إلا أنها لم تسلم من النقد فالنظرية مبسطة أكثر مما يجب حيث تبدو غريبة عن الواقع، فهي تغفل امكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول وأنها تنتقل وبخاصية رأس المال، وهي اذ نفترض ثبات النفقة تغفل المدى الذي تتخفف اليه بفضل الانتاج الكبير، وتغفل نظرية نفقة التنقل وتفترض كذلك استغلال جميع الموارد رغم أن دورة التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية تقوم أساسا على نظرية العمل في القيمة والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع.

ويجب الإشارة الى أن القصور الرئيسي لهذه النظرية انه يكمن في الطابع السكوني الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك في المستقبل¹.

وأن هذه النظرية لم تعالج كيفية تحديد معدل التبادل الدولي ويرجع الفضل في ذلك إلى "جون ستيوارت ميل" الذي كان له السبق في سد هذا النقص.

ثالثا : نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل"

إن عجز "نظرية النفقات النسبية" في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي، حيث اقتصر على مجال تحده قيمة تمثل الحد الأدنى وأخرى تمثل الحد الأقصى وأن قيمة معدل التبادل الدولي يتراوح بينهما، وبالتالي لم تستطع أن تحدد مقدار الكسب الذي يحصل عليه كل طرف من طرفي التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية "جون ستيوارت ميل" لتبرز فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية، فبينما يرى "ريكاردو" أن النفقة النسبية هو تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، يرى "جون ستيوارت

1- زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13-14.

ميل " يفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي حيث يرى أن معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات الإنتاج النسبية في الداخل، وهذا لا ينطبق على التبادل الدولي. لذلك يعتمد في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي تثبيت النفقة والتي هي وفق نظرية العمل في القيمة لبييرز الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية حيث يرفض افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من الطرفين المتبادلين ليحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة إلى أخرى.

وعليه فقد اعتمدت " نظرية القيم الدولية " على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية، وتعتبر أن معدل التبادل الدولي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التجارة الدولية.

إن تحليل " نظرية القيم الدولية " وقصد صياغتها، فقد تم الإعتماد على اشتقاق منحنيي الطلب المتبادل من منحنويي الإنفاق الكلي، ومن ثم تمثيلها بيانيا قصد تحديد معدل التبادل والذي بموجبه يتبين مقدار الكسب من التجارة الخارجية بالنسبة لطرفي التبادل الدولي، ومن ثم يمكن اعتبار أن " نظرية القيم الدولية " هي امتداد " لنظرية التكاليف النسبية " وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

1- عرض النظرية :

قام " جون ستيوارت ميل " بصقل وادخال بعض التعديلات على " نظرية ريكاردو " في النفقات النسبية والتي أغفلت الاجابة على سؤال هام بخصوص تحديد معدل التبادل الدولي والذي يتم عن أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية، وأغفلت " نظرية ريكاردو " أيضا القيود التي تلعب دورا هاما في تحديد معدل التبادل الدولي وتقسيم مكاسب التجارة بين البلدين المتاجرين، وقد أبرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي.

فنسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي << طبقا لهذه النظرية >> تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل¹، ويضيف " ميل " أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين الحد الأول هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجين في الدولة الأولى، والحد الثاني هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجين في الدولة الثانية، ويبين " ميل " أن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد، ولما كانت صادرات هذا البلد هي واردات البلد الآخر، وواردات هذا البلد هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات والواردات في البلد الآخر، وأن أي معدل آخر يؤدي الى اختلال في الميزان التجاري وظهور الفائض أو العجز في أحد البلدين، وقد أوضح " جون ستيوارت ميل " أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي الى مكاسب تجارية لكل من البلدين، وبصفة عامة فإنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.

2-تقييم النظرية :

رغم معالجة هذه النظرية لكيفية تحديد معدلات التبادل إلا أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين الدول غير متكافئة فمن المحتمل أن لا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدول الكبرى أن تملئ شروطها، كما أن شرط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قييدا على تلك النظرية،

1 - سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة فب الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الاول، (مصر، الدار المصرية اللبنانية، 2005) ص ص 140 - 141.

فما الحل عندما يكون التبادل في اتجاه واحد فقط، بالإضافة إلى أن التفرقة بين العوامل التي تحدد أثمانها والمتمثلة في جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة والصحيح هو أن العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها¹.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت " النظرية التقليدية " في تفسير التجارة الخارجية، الى غاية الحرب العالمية الأولى، الا أن مرحلة الاولى للنظرية النيوكلاسيكية ماهي الا اعادة صياغة " نظرية النفقات النسبية" ، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الخارجية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في اعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الانتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور وفي هذا الصدد قامت " النظرية السويدية " بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتيين الشهيرين "هيكشر" و"بريل أولين"

أولا : النظرية السويدية (هكشر - أولين)

في عام 1919 قام الاقتصادي السويدي " هيكشر " بنشر مقاله تحت عنوان " اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل" وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ولقد ربط " هكشر " في مقاله بين نظرية " ريكاردو" وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المجاورة، ثم قام من بعده تلميذه " أولين " بتفصيل

1- زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص16.

ما كتبه أستاذه، ونشر كتابه المشهور عام 1933 تحت عنوان " التبادل الاقليمي والتجارة الدولية " ¹.

وقد وجه " أولين " انتقاداته الى نظرية" ريكاردو " ولاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة ولكن انتقاداته لم تتعرض الى جوهر نظرية" ريكاردو " وهذا ما يجعل نظرية " هكشر " و " أولين " نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية " النفقات النسبية " ، حيث جاءت كمحاولة لتعميق التحليل الكلاسيكي " للنفقات النسبية " بدلا من الاكتفاء بالصياغة المبسطة، وقبل أن نتناول هذه الطريقة بالشرح والتحليل نستعرض أهم الفروض التي تقوم عليها.

1-فروض نظرية " هكشر " و " أولين "

لا يلتزم " هكشر " و " أولين " والمحدثون بفرضية التقليديين والمتمثل في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة في انتاجها، لذلك سنسقط هذا الفرض من قائمة فروض التقليديين، ويضيف " هكشر " و " أولين " الفروض الباقية كما يلي ²:

- ✓ أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الانتاج.
- ✓ أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق ولا تختلف كثيرا من بلد لآخر.
- ✓ أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة.

1- علي عبد الفتاح أبوشرار ، مرجع سبق ذكره، ص110.

2- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية،(مصر، الدار الجامعية الجديدة،2005) ص116.

2- شرح نظرية " نسب عناصر الانتاج "

ترجع هذه النظرية والتي جاء بها كل من " هكشر " و " أولين " سبب قيام التجارة الخارجية، الى التفاوت في ما بين الدول ومدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، فبعض الدول تمتاز بوفرة عنصر العمل وبعضها غنية بعنصر الأرض، هذا التفاوت يؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر¹. الامر الذي يمكن الدولة من استيراد السلع من الخارج بنفقة انتاج أقل مما لو أنه تم انتاجها محليا، وتصدير السلع التي تمتلك وفرة في عنصر الانتاج الداخل في انتاجها، ويرى " أولين " أن أسعار المنتجات في النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعروض منها أي يعتمد على العوامل الأربعة التالية²:

عاملان يكونان جانب العرض هما:

- مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الانتاج.
- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الانتاج

عاملان يكونان جانب الطلب هما:

- مستوى الدخل، على الأخص هيكل توزيع هذا الدخل.
- تفضيلات وأذواق المستهلكين.

وطبقا للفروض الأساسية للنظرية فإنه يتبين لنا أن دوال الانتاج لسلعة ما متشابهة في كل دول العالم، وأن هيكل الدخل القومي ثابت، وأن أذواق والتفضيلات للمستهلكين متماثلة بين جميع الدول، وبالتالي مصدر اختلاف الميزة النسبية هو عامل الوفرة النسبية

1- زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

2- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ،ص155.

لكميات عناصر الإنتاج، وبذلك فإن نموذج " هكشر " و " أولين " يعتمد على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون العوامل المتعلقة بجانب الطلب.

ووفقا لهذه النظرية فإن سبب الاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة لا يعود الى عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج فقط وإنما يعود أيضا الى الاختلاف في دوال الإنتاج من سلعة الى أخرى والذي يرجع بدوره الى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين عناصر من اجل الحصول على تنمية الناتج بأكفا طريقة ممكنة

3- تأثير قيام التجارة الدولية على أثمان عناصر الإنتاج

يحتوي المنطق الافتراضي النظري الثاني لنموذج " هكشر " و " أولين " لنسب عناصر الإنتاج على أن الحركة غير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الإنتاج.

حيث تقوم هذه النظرية على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج السلع الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة والذي يكون ثمنه مرتفعا، وبقيام التجارة الخارجية فإن الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة يزيد، بينما ينخفض الطلب على العنصر الأقل وفرة، ويترتب على ذلك اتجاه ثمن العنصر الوفير الى الارتفاع، واتجاه ثمن العنصر النادر الى الانخفاض، وبالتالي فهناك اتجاه نحو التعادل الجزئي على الأقل بين عناصر الإنتاج المتفاوتة.

وكننتيجة لما توصلت إليه هذه النظرية فإن " أولين " يعتبر أن حرية تبادل السلع والخدمات تعد عاملا معوضا عن الفرض الكلاسيكي القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة. ويسجل " أولين " في هذا المقام رأيه في أن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة تعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج، ولما كان هذا الشرط يتعارض مع الفروض الأساسية للنموذج فإنه

يمكن القول بأن نموذج " هكشر " و " أولين " لا يسلم إلا بإمكانية حدوث التعادل الجزئي بين أسعار عناصر الإنتاج¹.

ثانيا : لغز ليونتيف

منذ صياغة نظرية " هكشر " و " أولين " ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به فاسيلي ليونتيف wassily leontief عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، حيث استخدم فيه أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم " جدول المدخلات والمخرجات "².

لقد استهل " ليونتيف " دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية للنموذج " هكشر " و " أولين " ، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية " ليونتيف " تركز على الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت أكثر الدول وفرة لعنصر رأس المال، فلقد توقع " ليونتيف " وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنموذج " هكشر " و " أولين " أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، غير أن الأمر كان خلافا لذلك لاكتشاف " ليونتيف " أن الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل، وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج مخالفة لما جاءت به نظرية " هكشر " و " أولين " في " نسب عناصر الإنتاج ".

ويستنتج " ليونتيف " من ذلك أن الرأي القائل بأن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل أنه خاطئ وفي الحقيقة فإن

1- المرجع نفسه ، ص 162.

2- المرجع نفسه ، ص 170.

العكس صحيح، وهو بذلك يستخدم نظرية للحكم على الواقع ولا يستخدم الواقع للحكم على النظرية وهذا المبدأ معكوس في مجال الحكم على صحة النظرية العلمية¹.

لقد أثارت هذه النتائج كثير من المناقشات الأكاديمية لحل هذا اللغز، وفي نفس الوقت أثارت العديد من الأفكار الجديدة التي ساهمت في تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي لعالم اليوم.

ثالثاً: تقييم النظرية النيوكلاسيكية

لاشك أن نظرية " هكشر " و " أولين " قد سارت بالأدب الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية خطوة أبعد من النظرية التقليدية من خلال مجهوداتها المتمثلة في البحث عن أسباب اختلاف النفقات النسبية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي²:

- ✓ أن النظرية تعتمد على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر المقفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج.
- ✓ اشتركت نظرية " هكشر " و " أولين " مع نظرية " ريكاردو " في إهمالها الانتقال عناصر الإنتاج الدولية، فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل ورأس المال دولياً، على نشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة.
- ✓ تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بين الدول إلا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع رغم إقرارها بإمكانية تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة لكن في حدود ضيقة.
- ✓ تتميز نظرية " هكشر " و " أولين " بالطابع السكوني غير أن الأصل في الواقع هو التطور الذي يتم بشكل ديناميكي، فقد نص في مرحلة معينة وضع بأنه يحقق ميزة

1- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

2- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية،(مصر، دار النهضة العربية ، ب ت)، ص 294.

نسبية، لكن استمرار هذا الوضع أمر غير متصور واقعياً، فتغير الميزة النسبية أمر لم تستطع نظرية "نسب عناصر الانتاج" إيجاد إجابة له.

المطلب الثالث : التفسيرات الحديثة

على الرغم من المحاولات التي قامت بها النظريات التي تعرضنا إليها في تفسير التجارة الخارجية، إلا أن الواقع مخالف لما توصلت إليه هذه النظريات، حيث أن جانباً كبيراً من التجارة الخارجية يتم بين الدول الصناعية والتي تتميز بتشابه ظروفها، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منها تتمثل في تصدير واستيراد المنتجات المتشابهة، وفي هذا الإطار فإنه قد ظهرت عدة محاولات من أجل تقديم تفسير أكثر ملاءمة للتجارة الخارجية فقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيين، الأول يهدف إلى هدم نموذج "هكشر" و "أولين"، وإيجاد نموذج أكثر قبولاً وعمومية لتفسير الأوضاع القائمة، أما الاتجاه الثاني فيرى ضرورة تطوير نظرية "المزايا النسبية" و "نسب عوامل الانتاج" حتى يمكنها من معالجة ما ظهر من مشكلات، وفيما يلي نستعرض أهم المحاولات التي جاءت في الاتجاهين معاً.

أولاً: الاتجاه الأول

ويضم كلا من منهج قابلية كثافة دوال الانتاج للإنعاش و هيكل الحماية التجارية، نظرية ليندر:

1- منهج قابلية كثافة دوال الانتاج للإنعاش

ويتمثل جوهر هذه النظرية في رفض الفرض الذي تستند عليه نظرية "هكشر" و "أولين" في تحليلها والمتمثل في استبعادها لإمكانية حدوث انعكاس لكثافة عناصر الانتاج وفي هذا الصدد فقد قام الاقتصادي "منهاس minhas" عام 1962 أول تحليل مترابط لظاهرة انعكاس كثافة عناصر الانتاج ولكي يبرهن على ذلك قام بتقدير ما أطلق عليه اسم

المرونة الثابتة لدوال الانتاج الاحلالية مجموعة من الصناعات شملت إحدى وعشرون صناعة من مختلف الدول، ودلت النتائج التي توصل اليها هذا الاقتصادي إلا أن اختلاف مرونة الاحلال بين الصناعات المختلفة تؤدي الى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الانتاج عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لهذه العناصر، ووفقا لهذا التحليل فإنه من الصعب ايجاد نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي، وعلى كل حال، فإن " ليونتييف " و " بول ball " فقد أثبتا أن النتائج التي أظهرها "منحاس" كانت متحيزة، وأن انعكاس الكثافة نادر الحدوث، وعليه يجب الأخذ بنظرية " هكشر " و " أولين " ¹. حيث توصل بول أنه بابتعاد ثلاث قطاعات من بين الإحدى والعشرين التي اختارها " منحاس " ، فإن معامل الارتباط بين الصناعات المتبقية يبقى ذا أهمية ودلالة كبيرة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

2- هيكل الحماية التجارية

يعتمد هذا المنهج في تحليله لنمط التجارة الخارجية بين الدول بإدخال الأثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية القائم بعين الاعتبار والمتمثل في وجود عقبات جمركية وغير جمركية، حيث حاول الاقتصادي " تريز trais " بتفسير لغز " ليونتييف " بالإشارة الى أن الرسوم الجمركية لها تأثير هام على التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرجع ذلك إلى ما تخضع إليه الواردات الأمريكية من السلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية و المعتمدة على عنصر العمل، وفي الوقت ذاته فإن الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال لا تخضع لأي من هذه القيود الحمائية²، هذا ما يفسر تميز الصادرات الأمريكية بالسلع كثيفة العمل و وارداتها بالسلع كثيفة رأس المال.

1- علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

2- سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 204.

3- نظرية "ليندر"

يفرق "ليندر" في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع، النوع الأول هو السلع الأولية والتي يرى أن تبادلها يتم وفقا من ميزة النسبية وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الانتاج، وهو نفس تفسير "هكشر" و"أولين"، أما النوع الثاني والمتمثل في السلع الصناعية فان تبادلها يستند إلى شرط ضروري يتمثل في وجود طلب داخلي على هذه السلع، إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج، لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ولا بد أن يكون انتاجها منها على الأقل في المراحل الأولى موجهة لهذا الطلب المحلي، ومن المسلم أن الطلب يتوقف بالإضافة إلى عوامل أخرى على الثمن ولذلك فالمقصود هو وجود طلب محلي على السلع الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع.

تعتبر كثافة التجارة في مفهوم "ليندر" كمقياس لحجم التجارة بين الدول، حيث يمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذه البلدين أكثر كثافة، أما عن محددات الهيكل الطلب في البلاد المختلفة فيرجعه "ليندر" إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط، فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب، وعلى ذلك فان التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل المتوسط فيها، فتشابه هياكل الطلب الداخلية في الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي معني كنتيجة لتشابه مستويات الدخل الفردية لهذه الدول ينعكس في صورة ارتفاع كثافة التجارة الخارجية بين الدول، وهذا ما ينطبق على الدول المتقدمة.

أما فيما يخص أثر قيام التبادل الدولي فان "ليندر" يفرق بين نوعين من الدول، فهناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة

لأي تغيير في هيكل الأثمان وفرص التجارة وهي الدول المتقدمة والذي يكون التبادل مفيدا لها، وهناك دول أخرى تكون اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد والذي يكون التبادل بالنسبة لها ضرره أكبر من نفعه، ومن هنا فإنه من العسير اصدار حكم قاطع حول الأثر الصافي للتجارة الدولية على مختلف دول العالم.

ثانيا : الاتجاه الثاني

ويضم كلا من نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة و نظرية " اقتصاديات الحجم" و نظرية " الفجوة التكنولوجية"، نظرية "دورة حياة المنتج :

1-نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة

والتي تعرف ايضا بنظرية " رأس المال البشري" ، والمبدأ الأساسي لهذه النظرية يتمثل في رفض الفرض الكلاسيكي المتعلق بتجانس عنصر العمل، ويحل محله فرض انقسام هذا العنصر ومن هنا يمكن القول أن هذه النظرية تفرق بين العمل الماهر والعمل غير الماهر، وعليه فإن نموذج التحليل الذي تقترحه هذه النظرية يتكون من ثلاث عناصر انتاجية هي: العمل الماهر، والعمل غير الماهر ، ورأس المال المادي، وطبقا لهذه النظرية تنقسم الى سلع ودول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة في جانب، و سلع ودول نادرة الأيدي العاملة الماهرة في جانب آخر، وهذه الطريقة أمكن لهذه النظرية أن تقدم حلا للغز " ليونتيف" تتميز الولايات المتحدة الامريكية تكون صادراتها كثيفة العمل يرجع الى ما تحظى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري¹.

2-نظرية " اقتصاديات الحجم"

وهي النظرية التي تحاول تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال ادخال عنصر الزمن في التحليل ادخالا صريحا، ويتحقق ذلك من خلال اسقاط الفرض الكلاسيكي القائم على ان ظروف الانتاج تخضع في تحليلها لقانون الغلة أو النفقة الثانية، واحلال محله

1- المرجع نفسه ، ص 212.

قانون تناقص الغلة والذي يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الأخر، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العنصرين وفي ضوء هذا التحليل فإنه يمكن النظر إلى مزايا الإنتاج الكبير والتي تعرف أيضا بوفرة الإنتاج الكبير على أنها تشكل أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية، وبالتالي قيام التجارة الخارجية¹.

فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع ، التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتصلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج.

3-نظرية " الفجوة التكنولوجية "

تعتمد نظرية " الفجوة التكنولوجية " ، في تفسيرها لهيكل التجارة الخارجية بين الدول، على امكانية حيازة احدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات أقل، الأمر الذي يؤهل الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وتؤدي بذلك إلى قيام التجارة الخارجية من خلال:

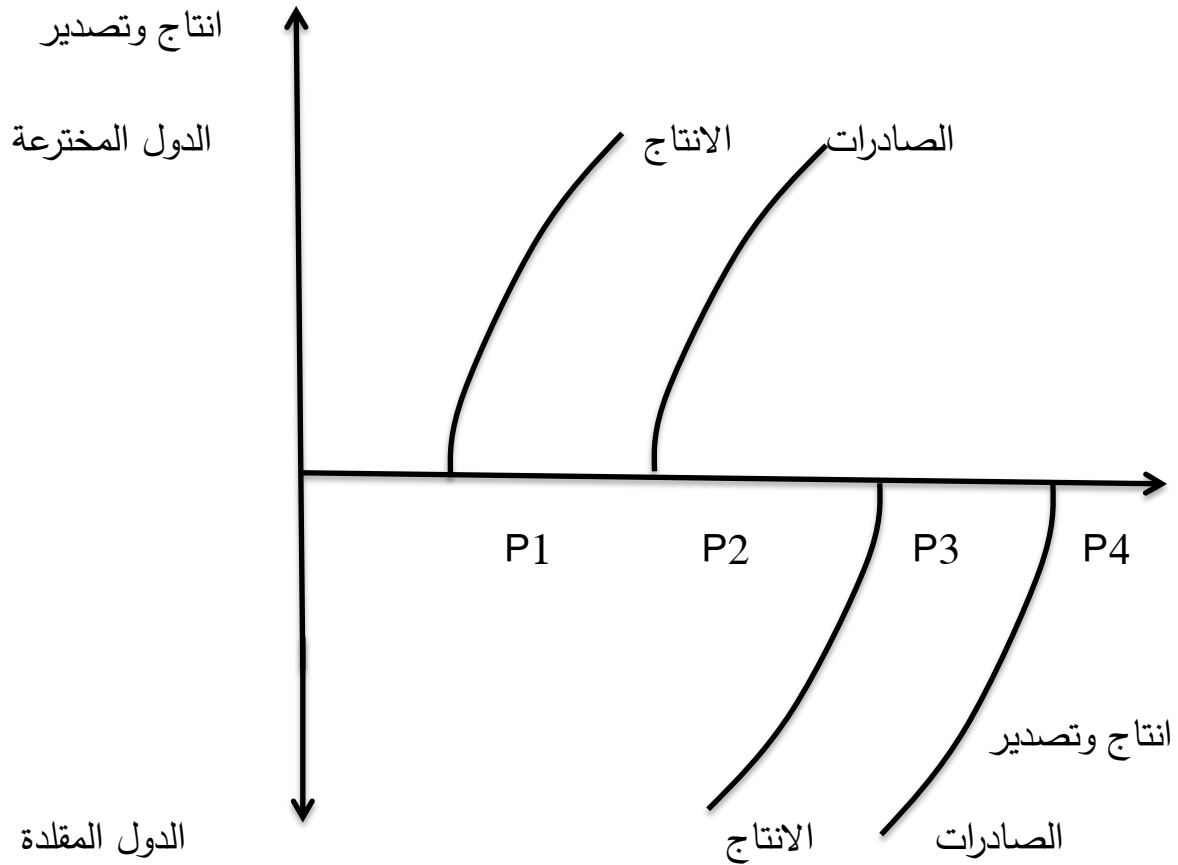
- أ- زيادة الكفاءة النسبية لأحدى الدول في انتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، وبالتالي اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.
- ب- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى انتاجها داخليا بسبب الضعف التكنولوجي.

وقد أطلق الاقتصادي " بوسنر " اسم تجارة الفجوة التكنولوجية على النموذج الذي أسسه " نموذج الفجوة التكنولوجية " مكن تحديدها بيانيا كالتالي²:

1- المرجع نفسه ، ص 214.

2- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002.2003، ص53.

الشكل رقم (1-1) : نموذج " الفجوة التكنولوجية".



المصدر : سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 240.

4-نظرية "دورة حياة المنتج"

تنشأ " دورة حياة المنتج " من اختلال وضعين متوازيين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في انتاج سلعة معينة، لا يفسر قيام التجارة الخارجية فيها على اساس

اختلاف المزايا النسبية الطبيعية ويحدث ذلك في الدول الأكثر تقدماً ويراها " قرنون " تمر بثلاث مراحل :

أ- مرحلة المنتج الجديد

ب-مرحلة المنتج الناضج

ج- مرحلة المنتج النمطي

وبمرور المنتج من مرحلة الاختراع الى مرحلة التتميط، فان معدل الطلب على هذا المنتج سوف يتعرض صعوداً أو هبوطاً ففي المرحلة الاولى، نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج ثم يعود مرة أخرى الى الهبوط عندما يصبح المنتج نمطياً، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المختلفة المتمثلة في الارض، العمل الماهر، العمل غير الماهر، رأس المال المادي التكنولوجي وهي تغيرات من شأنها تنعكس على مستوى الانتاج وهيكل التجارة الخارجية¹.

1- المرجع نفسه، ص 57.

المبحث الثالث : السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

منذ القديم شهدة السياسة التجارية تغييرات وتطورات كبيرة من الحرية الى الحماية او العكس ,وهذا التغيير مرتبط اساسا بما يمد به الاقتصاد الدولي من رواج او كساد. وبالتالي تتعرض التجارة الدولية في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة او النامية، التشريعات واللوائح الرسمية من جانب الدولة التي تعمل على تنفيذها بدرجة اي تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية .

المطلب الاول : تعريف السياسة التجارية الدولية واهدافها

ان استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر في مجال السياسات التجارية الدولية يشير الى ان هناك نوعين من هذه السياسات التي تأخذ بها الدول المختلفة .

ففي المراحل الاولى لتطور المجتمعات, كانت المبادلات الدولية تتسم بطابع الحرية المطلقة بمعنى لم تعرف آنذاك قيود تعترض حركة السلع , الى ان جاءت المدرسة التجارية التي سادت في القرنين السادس عشر والسابع عشر , لتضع القيود الحمائية في وجه التجارة الدولية .

أخذت هذا الفكر في الاصطلاح التدريجي مع مطلع القرن الثامن بدافع الظروف الاقتصادية التي سادت تلك الفترة الا انه لم يختفي , بحيث تحول مع الزمن الى سياسة تجارية تطبق كأسلوب من قبل الدولة، لأسباب عديدة من بينها حماية الصناعات الناشئة .

فعرفت المرحلة الجديدة ، فكر مغاير تماما للأول ، والذي وضع حوله لآدم سميث حيث كان يدعو للحرية الاقتصادية بمعنى "دعه يعمل اتركه يمر" الفلسفة التي قادت هذا الفكر للوصول الى مفهوم جديد الذي يرفع جميع القيود الحمائية امام حركة السلع بين الدول المختلفة .

ظهر من ذلك الحين في مناخ السياسات التجارية الدولية تقييم ثنائي ، اوله سياسة حماية التجارة ،والثاني سياسة حرية التجارة ، فمن الدول التي تؤيد حرية التجارة ومنهم من يعارضها محبذة حمايتها ، وفق المحافظة على مصالحها الاقتصادية ، الا انه مع قيام المنظمة العالمية للتجارة ، ترسخت سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة اخرى .

أولاً : مفهوم السياسة التجارية الدولية

يمكن تعريف السياسة التجارية في اي دولة على انها : "مجموعة القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"¹

ويقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق اهداف معينة فالسياسة التجارية تختلف من دولة الى اخرى ، باختلاف النظم الاقتصادية ، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الاهداف الاقتصادية . ففي الواقع هي وسيلة الى جانب وسائل اخرى تستعين بها الدولة لتحقيق اهداف معينة.

ولعل من الضروري توضيح النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم فهي عبارة عن مزيج للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم فهي عبارة عن مزيج لسياسة الحرية و الحمائية التجارية ، بحيث انا المنظمة العالمية للتجارة رخصت للدول حق الحماية من سياسة الاغراق من جهة وحماية الصناعات الناشئة من جهة اخرى .

وبالتالي لا يوجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية او سياسة حرية التجارة الدولية

1- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية(تحليل كلي)،الجزء الثاني، (القاهرة، مجموعة النيل العربية،2002)، ص124.

ثانيا: اهداف السياسة التجارية الدولية

تسعى السياسة التجارية الدولية الى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، وبالإضافة الى ذلك هناك اهداف اخرى نذكر من بينها¹:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- ✓ حماية الانتاج الوطني المحلي من المنافسة الاجنبية .
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق .
- ✓ تشجيع الاستنكار من اجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني، بشرط ان يتوفر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية وهي :
- ✓ معرفة ماهي الصناعات الاساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى ان تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الاسواق وجلب العملة الصعبة
- ✓ تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي ان يصل فترة النمو من اجل مواجهة التحدي ومنافسة المنتجات الاجنبية .
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني ، بالأدوات الملائمة .
- ✓ ايجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني :انواع السياسات التجارية الدولية

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين الى نوعين رئيسيين وهما:

- ✓ سياسة حرية التجارة.

1- المرجع نفسه، ص ص 127 - 130.

✓ سياسة حماية (تقييد) التجارة ، وهذا بحسب اختلاف النظم الاقتصادية .

أولاً: سياسة حماية التجارة الدولية

يقصد بحماية التجارة الدولية ، تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل او بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بانها عبارة عن " مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تقع تضع قيودا مباشرة او غير مباشرة كمية او غير كمية ، تعريفية او غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة ، لتحقيق اهداف اقتصادية معينة¹ .

فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين بتقييد التجارة الخارجة وضرورة حمايتها باستخدام الدولة لسياستها التجارية للتأثير على اتجاه المبادلات مع الخارج ، وعلى حجمها ومن اهم الحجج التي جاء بها انصار هذه السياسة تنقسم عادة الى حجج اقتصادية وغير اقتصادية.

✓ الحجج غير الاقتصادية وهي الخوف من الحرب و حماية النظام الزراعي و المحافظة على الطابع الوطني .

✓ الحجج الاقتصادية وتتمثل في حماية الصناعات الوليدة واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الوطن و تنويع الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة ، زيادة الضرائب الجمركية .

✓ ان معظم الحجج المقدمة من قبل انصار الحماية غير مقنعة الى حد كبير ، الا ان الحجة الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الدولية ، تبقى من الحجج التي

1- المرجع نفسه، ص131.

لها وزنها الاقتصادي وذلك لعدم نضجها والصمود امام صناعات اجنبية استكملت قدرتها على المنافسة فيتحقق من خلال حمايتها، المحافظة على النسيج الصناعي الوليد في الدولة.

ولعله من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدأت مجمل الدول المستعملة لها في التخفيف منها والتحول تدريجيا الى رفع جميع العراقيل عنها، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية، وفق برامج الاصلاح الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي، في كثير من الدول النامية، ويمكن اضافة الى ذلك ما ترمي اليه المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: سياسة حرية التجارة الدولية

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية، وفي هذا الاطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة¹."

فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين الى تحرير التجارة الدولية وجعلها خالية من القيود والعقبات، فلا يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلع عبر الحدود.

1- المرجع نفسه، ص 133.

وينادي أنصار سياسة حرية التجارة بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب، وفي نظام دولي خالي من القيود والعراقيل، واستنادا الى مجموعة من الحجج أهمها¹:

1- التخصيص في الانتاج

تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الانتاج دون ان تجد كل منها مصلحة واضحة في الانتصار على فروع دون غيره، بالإضافة الى ذلك فان الظروف الانتاجية التي تدعوا الى التخصص معرضة للتغيير ومن الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الانتاج ، بحيث يتناسب وهذه الظروف الجديدة لاسيما اذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكيف.

2- الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية

فهي تراعي مصلحة المستهلك وتهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن ينتج المنتج الى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة وشدة المنافسة الأجنبية، وبذلك فان من المحتمل أن تؤدي الحرية الى الاضرار بمصالح بعض المنتجين، ومن جهة اخرى توجد احتكارات دولية تظم المنتجين الوطنيين والاجانب وتقسم بينهم الأسواق وبذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة وقدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المنافسة ونفقات النقل، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرا لبعده المسافة وارتفاع نفقات نقل السلع من الخارج الى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا.

1- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 224.

3- كون الحرية تشجع التقدم التقني

يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والقضاء على المنتج الضعيف وبذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الانتاج نتيجة التقدم الفني، ونجح في ذلك فسيؤدي الى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني، وبالتالي اضمحلال هذا الفرع من الانتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك.

4- كون الحماية تؤدي الى سياسة افقار الغير

لقد ظهرت هذه الحجة في الاوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وأساسها هو ان الرسوم الجمركية العالية قد تدعو الى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لان التقليل من حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات وحيث ان التجارة الدولية ماهي الا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول فلن تستطيع الدولة أن تصدر فائض انتاجها بصفة مستمرة دون ان تستورد فائض انتاج العالم الخارجي.

ملخص الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا الى انه توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني ، كما ان التجارة الخارجية لها عدة آثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل.

ومن مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث انها تفسر التبادل في الواقع ما بين الدول دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه بينما تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل ، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية بأنها تفسر الجزء الثاني من التبادل والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول الى اقتصاديات الحجم والى تشابه الانواع والى تنوع المنتجات.

ومن خلال عرضنا لتطور سياسات التجارة بنوعها الحمائية وسياسات التقيد وحجم انصار كل من السياستين، والاهداف المتوخاة من كل سياسة تبين لنا أن السياسة التجارية انما تعود الى طبيعة النظام الاقتصادي المتعمد في كل دولة كما ان تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى للتشغيل، لا يأتي الا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

وباعتبار التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم فانه يتعين الاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية عن طريق اتباع سياسات تجارية متحيرة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية الصناعية.